



# عمالة الأطفال في مصر



اعداد/ سلمى عادل  
مارينا صفوت



## عمالة الأطفال في مصر

ملتقى الحوار للتنمية وحقوق الإنسان

مؤسسة أهلية- مشهرة برقم 6337 لسنة 2005- غير حزبية.

لا تهدف إلى الربح، ويخضع نظامها الأساسي للقانون رقم 149 لسنة 2019 الخاص بالجمعيات الأهلية والمؤسسات الخاصة.

الموقع الإلكتروني: <https://www.fdhrd.org/>



©2022 ALL RIGHTS RESERVED- 202

FDHRD





## المقدمة:

أكثر من 160 مليون طفل في جميع أنحاء العالم، أي طفل واحد من بين كل عشرة أطفال تتراوح أعمارهم بين 5 و17 عامًا، منخرطين في عمالة الأطفال، وأطلقت منظمة العمل الدولية اليوم العالمي لمكافحة عمالة الأطفال في عام 2002، بهدف تركيز الانتباه على المدى العالمي لعمالة الأطفال والإجراءات والجهود اللازمة للقضاء عليها.

وفي 12 يونيو من كل عام، يجمع اليوم العالمي الحكومات وأصحاب العمل والمنظمات العمالية والمجتمع المدني بالإضافة إلى ملايين الأشخاص من جميع أنحاء العالم لتسليط الضوء على محنة الأطفال العاملين وما يمكن فعله لمساعدتهم، وكذلك كتذكير للدول بالتزامها بالهدف 8.7 من أهداف التنمية المستدامة وهو "اتخاذ تدابير فورية وفعالة للقضاء على السخرة وإنهاء الرق المعاصر والاتجار بالبشر لضمان حظر واستئصال أسوأ أشكال عمل الأطفال، بما في ذلك تجنيدهم واستخدامهم كجنود، وإنهاء عمل الأطفال بجميع أشكاله بحلول عام 2025".

ويُعرّف مصطلح "عمالة الأطفال" بأنه العمل الذي يحرم الأطفال من طفولتهم وإمكاناتهم وكرامتهم، ويضر بنموهم البدني والعقلي. وفقًا لمنظمة العمل الدولية واليونسيف، هناك ثمانية أشكال رئيسية لعمالة الأطفال: ظروف العمل الخطرة، والخدمة المنزلية، وأطفال الشوارع، والاقتصاد غير الرسمي، وعبودية الأطفال، والاتجار والاستغلال الجنسي التجاري، والنزاعات المسلحة، والأنشطة غير المشروعة. تلجأ الشركات لعمالة الأطفال لتقليل نفقاتهم، ويمكن اعتبارهم أسهل في التحكم لأنهم لا يعرفون حقوقهم، لذلك هم أقل عرضة للمطالبة بأجور أعلى أو ظروف عمل أفضل، ونتيجة لانخفاض التكاليف، يحصل صاحب العمل على أرباح أعلى، ويجبر الأطفال على العمل بسبب عوامل خارجة عن إرادتهم من فقر، عادات وتقاليد، الحالة الأسرية، العنف الأسري، التعليم.

يناقش التقرير ظاهرة عمالة الأطفال في مصر، فيحدد الأطر القانونية لعمالة الأطفال في القانون المصري والاتفاقيات الدولية المصدق عليها من قبل الدولة المصرية، كما يناقش جهود الدولة للقضاء على هذه الظاهرة، والتحديات التي تواجهها، ويقدم التقرير بعض الحالات التي تم رصدها في 2020-2022.



## أولاً: عمالة الأطفال في مصر

وفقاً لتقدير «منظمة العمل الدولية» الصادر في نوفمبر لعام 2017، يوجد في مصر نحو 2.8 مليون طفل من الفئة العمرية «12 إلى 17 عامًا» يعملون في مجالات مختلفة. ولكن وفقاً للمسح القومي الأخير لعمل الأطفال في مصر الذي أجره الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء بالتعاون مع البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال عام 2010، والذي تم الاعتماد عليه في الخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال في مصر ودعم الأسرة (2018-2025)، هناك 1.6 مليون طفل عامل، أي ما يوازي 9.3% من الأطفال في مصر، وهو ما يمثل طفلاً من بين كل عشرة أطفال. ويتعرض 82.2% منهم للعمل في ظروف عمل سيئة وغير آمنة.

وأشار تقرير لهيئة تير دي زوم، إلى أن نسبة الأطفال العاملين لعدد ساعات أكثر من المسموح بها (أكثر من 6 ساعات يوميًا) بلغت حوالي 29.8% من جملة الأطفال العاملين، لتتجاوز 43 ساعة أسبوعياً، فضلاً عن كثرة تعرض 13% من الأطفال للكيمياويات والمبيدات الحشرية، خصوصاً في العمالة الزراعية.

وفي محافظتي القليوبية والشرقية يكثر الأطفال الذين يعملون في مكامير الفحم البدائية بعيداً عن عين الحكومة التي تجرم تلك المكامير، خاصة أنها لا تطابق المواصفات البيئية وتضر البشر والحجر والنبات، وبالرغم من ذلك يستخدم أصحابها الأطفال الفقراء لحرق الأشجار وتقليبها ورصها لإنتاج الفحم، ويتعامل صاحب المكورة معهم كعمالة رخيصة ومتوفرة، ويستغلهم في إنجاز أعمال كثيرة مقابل أجور زهيدة.

وقد أشار المسح إلى أنه كلما زاد عمر الطفل ارتفع تعرضه لظروف عمل سيئة؛ إذ أن 83% من جملة الأطفال الذكور العاملين بين 12-17 سنة يتعرضون لظروف عمل سيئة، وترتفع هذه النسبة في الفئة العمرية 15-17 سنة لتصل إلى 89%، بينما تصل النسبة بين الإناث في نفس الفئة العمرية إلى 93%.

## ثانياً: الأطر القانونية لعمالة الأطفال في مصر



## أ- الاتفاقيات الدولية

قامت مصر بالتوقيع والتصديق على عدد من الاتفاقيات الدولية التي من شأنها القضاء على عمالة الأطفال:

- 1- اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الطفل (1989): تضمنت المادة (32) من الاتفاقية "حق الطفل في الحماية من الاستغلال الاقتصادي ومن أداء أي عمل يحتمل أن يكون خطيراً أو يتعارض مع تعليم الطفل، أو أن يكون ضاراً بصحة الطفل أو ضاراً بالتطور الجسدي أو العقلي أو الروحي أو الأخلاقي أو الاجتماعي"، وصدقت عليها مصر في 1990.
- 2- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 138 بشأن الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل (1973): "تهدف الاتفاقية إلى الإلغاء الفعلي لعمل الأطفال من خلال مطالبة الدول بتحديد حد أدنى لسن الالتحاق بالعمل ووضع سياسات وطنية للقضاء على عمل الأطفال"، وصدقت عليها مصر في 1999.
- 3- اتفاقية منظمة العمل الدولية رقم 182 بشأن حظر أسوأ أشكال عمل الأطفال واتخاذ إجراءات فورية للقضاء عليها (1999): تحدد الاتفاقية الأولوية للقضاء دون تأخير على أسوأ أشكال عمل الأطفال، وصدقت عليها مصر في 2002.
- 4- الاتفاقية العربية رقم 18 لسنة 1996 بشأن عمل الأحداث: حظرت عمل من لم يتم سن الثالثة عشرة من عمره، ونصت على أن أحكامها تشمل جميع الأنشطة الاقتصادية باستثناء الأعمال الزراعية غير الخطرة وغير المضرة بالصحة ووفق ضوابط تحددها السلطة المختصة في الدولة تراعي فيها الحد الأدنى لسن الأطفال.

## ب- القانون المحلي

بجانب الاتفاقيات الدولية التي صدقت عليها مصر، تحتوي القوانين المصرية على بعض الشروط والضوابط لمكافحة عمالة الأطفال وحماية الأطفال العاملين.

### 1. الدستور المصري لعام 2014



**المادة 80** من الدستور المصري تحدد أنه "يعد طفلاً كل من لم يبلغ الثامنة عشرة من عمره"، وتؤكد على حق الطفل في "اسم وأوراق ثبوتية، وتطعيم إجباري مجاني، ورعاية صحية وأسرية أو بديلة، وتغذية أساسية، ومأوى آمن، وتربية دينية، وتنمية وجدانية ومعرفية" و"الحق في التعليم المبكر في مركز للطفولة حتي السادسة من عمره"، كما أكدت المادة 80 على التزام الدولة "برعاية الطفل وحمايته من جميع أشكال العنف والإساءة وسوء المعاملة والاستغلال الجنسي والتجاري"، ولذلك "يحظر تشغيل الطفل قبل تجاوزه سن إتمام التعليم الاساسي، كما يحظر تشغيله في الأعمال التي تعرضه للخطر."

## 2. قانون الطفل المصري رقم 12 لسنة 1996 والمعدل بالقانون 126 لسنة 2008

وفي الفصل الأول من الباب الخامس من قانون الطفل المصري، المعني برعاية الطفل العامل، نصت المواد 64-69 على قيود وشروط عمل الأطفال:

▪ **مادة 64:** يحظر تشغيل الأطفال قبل بلوغهم خمس عشرة سنة ميلادية كاملة، كما يحظر تدريبهم قبل بلوغهم ثلاث عشرة سنة ميلادية.

ويجوز بقرار من المحافظ المختص، بعد موافقة وزير التعليم، الترخيص بتشغيل الأطفال من سن اثنتي عشر سنة إلى أربع عشرة في أعمال موسمية لا تضر بصحتهم أو نموهم ولا تخل بمواظبتهم علي الدراسة.

▪ **مادة 65:** يحظر تشغيل الطفل في أي من أنواع الأعمال التي يمكن، بحكم طبيعتها أو ظروف القيام بها، أن تعرض صحة أو سلامة أو أخلاق الطفل للخطر. ويحظر بشكل خاص تشغيل أي طفل في أسوأ أشكال عمل الأطفال المعروفة في الاتفاقية رقم 182 لسنة 1999 ومع مراعاة ما هو منصوص عليه في الفقرة الأولى تبين اللائحة التنفيذية لهذا القانون نظام تشغيل الأطفال والأحوال التي يجوز فيها التشغيل والأعمال والحرف والصناعات التي يعملون بها وفقاً لمراحل السن المختلفة.

▪ **المادة 65 مكرراً:** يجري الفحص الطبي للطفل قبل إلحاقه بالعمل للتأكد من أهليته الصحية للعمل الذي يلحق به، ويعاد الفحص دورياً مرة، علي الأقل، كل سنة، وذلك علي النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية وفي جميع الأحوال يجب الا يسبب العمل آلاما او أضراراً بدنية او نفسية للطفل، او يحرمه من فرصته في الانتظام في التعليم والترويح وتنمية قدراته ومواهبه، ويلزم صاحب العمل بالتأمين



عليه وحمايته من أضرار المهنة خلال فترة عمله، وتزداد إجازة الطفل العامل السنوية عن إجازة العامل البالغ سبعة أيام، ولا يجوز تأجيلها أو حرمانه منها لأي سبب.

■ **مادة 66:** لا يجوز تشغيل الطفل أكثر من ست ساعات في اليوم ، ويجب أن تتخلل ساعات العمل فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة واحدة، وتحدد هذه الفترة أو الفترات بحيث لا يشتغل الطفل أكثر من أربع ساعات متصلة. ويحظر تشغيل الأطفال ساعات عمل إضافية أو تشغيلهم في أيام الراحة الأسبوعية أو العطلات الرسمية. وفي جميع الأحوال لا يجوز تشغيل الأطفال فيما بين الساعة السابعة مساءً والسابعة صباحاً.

■ **مادة 67:** يلتزم كل صاحب عمل يستخدم طفلاً دون السادسة عشرة بمنحه بطاقة تثبت أنه يعمل لديه، وتلصق عليها صورة الطفل، وتعتمد من مكتب القوي العاملة وتختتم بخاتمه.

■ **مادة 68:** علي صاحب العمل الذي يقوم بتشغيل طفل أو أكثر:

1. أن يعلق في مكان ظاهر من محل العمل نسخة تحتوي علي الأحكام التي يتضمنها هذا الفصل.
2. أن يحرر أولاً بأول كشفاً بالبيانات الأساسية المتعلقة بكل طفل من المشتغلين لديه، يشتمل علي اسمه وتاريخ ميلاده وطبيعة نشاطه وعدد ساعات عمله وفترات راحته ومضمون الشهادة المثبتة لأهليته للعمل ويقدم الكشف للمختصين عند طلبهم.
3. أن يبلغ الجهة الإدارية المختصة بأسماء الأطفال الجاري تشغيلهم وأسماء الأشخاص المنوط بهم مراقبة أعمالهم.
4. ان يقوم بتوفير سكن منفصل للعمال من الأطفال عن غيرهم من البالغين، اذا اقتضت ظروف العمل مبييتهم.
5. أن يحتفظ بمقر العمل بالوثائق الرسمية التي تثبت سن جميع العاملين لديه من الأطفال ومقدرتهم الصحية، ويقدمها عند الطلب، ويعتبر صاحب العمل مسئولاً عن التأكد من سن الأطفال العاملين لديه.
6. أن يوفر بمقر العمل جميع احتياطات الصحة والسلامة المهنية ويدرب الأطفال العاملين علي استخدامها.

■ **مادة 69:** علي صاحب العمل أن يسلم الطفل نفسه أو أحد والديه أجره أو مكافآته وغير ذلك مما يستحقه، ويكون هذا التسليم مبرئاً لذمته .

### 3. قانون العمل (رقم 12 لسنة 2003)

وفي قانون العمل المصري، وضعت الدولة المصرية قوانين تنظم تشغيل الأطفال





- **المادة 98** تنص على أنه "يعتبر طفلا- في تطبيق أحكام القانون - كل من بلغ الرابعة عشرة سنة أو تجاوز سن إتمام التعليم الأساسي ولم يبلغ سبع عشرة سنة كاملة . ويلتزم كل صاحب عمل يستخدم طفلا دون سن السادسة عشرة بمنحه بطاقة تثبت أنه يعمل لديه وتلصق عليها صورة الطفل وتعتمد من مكتب القوي العاملة المختص"
- **والمادة 101:** "يحظر تشغيل الطفل أكثر من ست ساعات يوميا، ويجب أن تخلل ساعات العمل فترة أو أكثر لتناول الطعام والراحة لا تقل في مجموعها عن ساعة واحدة، وتحدد هذه الفترة أو الفترات بحيث لا يشتغل الطفل أكثر من أربع ساعات متصلة، ويحظر تشغيل الطفل ساعات عمل إضافية أو تشغيله في أيام الراحة الأسبوعية والعطلات الرسمية، وفي جميع الأحوال يحظر تشغيل الطفل فيما بين الساعة الثامنة مساء والسابعة صباحا."
- **والمادة 102:** "علي صاحب العمل الذي يقوم بتشغيل طفل أو أكثر: أن يعلق في مكان ظاهر في محل العمل نسخة تحتوى على الأحكام التي يتضمنها هذا الفصل، أن يحرر كشفا موضحا به ساعات العمل وفترات الراحة، أن يبلغ الجهة الإدارية المختصة بأسماء الأطفال العاملين لديه والأعمال المكلفين بها وأسماء الأشخاص المنوط بهم مراقبة أعمالهم."

#### 4. قرار وزاري رقم (118) لسنة 2003

وحدد قرار وزير القوي العاملة في مادته الأولى الأعمال والمهن والصناعات الآتية التي لا يجوز تشغيل الأطفال الذين تقل سنهم عن سبع عشرة سنة فيها:

1	العمل تحت سطح الأرض في المناجم والمحاجر وجميع الأعمال المتعلقة باستخراج المعادن والأحجار
2	العمل في الأفران المعدة لصهر المواد المعدنية أو تكريرها أو إنتاجها.
3	تفضيض المرايا بواسطة الزئبق.
4	صناعة المفرقات والأعمال المتعلقة بها.
5	إذابة الزجاج وإنضاجه.
6	اللحام بالأكسوجين والاستيلين والكهرباء.
7	صنع الكحول والبوظة وكافة المشروبات الروحية.
8	الدهان بمادة الدوكو
9	معالجة وتهيئة أو اختزان الرماد المحتوي على الرصاص واستخلاص الفضة من الرصاص
10	صنع القصدير والمركبات المعدنية المحتوية على أكثر من 10% من الرصاص.



11	صنع أول أكسيد الرصاص "الزنك الذهبي" أو أكسيد الرصاص الأصفر وثاني أكسيد الرصاص "السلقون" وكربونات الرصاص وأكسيد الرصاص البرتقالي وسلفات وكربونات وسيليكات الرصاص.
12	عمليات المزج والعجن في صناعة أو إصلاح البطاريات الكهربائية.
13	تنظيف الورش التي تزاوّل بها.
14	إدارة أو مراقبة الماكينات المحركة.
15	تصليح أو تنظيف الماكينات المحركة.
16	صنع الأسفلت.
17	العمل في المدابغ.
18	العمل في مستودعات السماد المستخرج من البراز أو روث البهائم.
19	سلخ وتقطيع الحيوانات وصمتها وإذابة شحمها.
20	صناعة الكاوتشوك
21	نقل الركاب بطريق البر أو السكك الحديدية أو المياه الداخلية.
22	شحن وتفريغ البضائع في الأحواض والأرصفة والموانئ ومخازن الاستيداع.
23	تستيف بذرة القطن في عنابر السفن.
24	صناعة الفحم من عظام الحيوانات ما عدا عملية فرز العظام قبل حرقها.
25	العمل كمضيفين في الملاهي.
26	العمل في محال بيع أو شرب الخمر (البارات).
27	الأعمال التي يرجح أن تؤدي بفعل طبيعتها أو بفعل الظروف التي تزاوّل فيها على الإضرار بصحة الأحداث أو سلامتهم أو سلوكهم الأخلاقي .

و في المادة الثانية أكد أنه لا يجوز تشغيل الاطفال الذين تقل سنهم عن 16 سنة في أية اعمال أو حرف أو صناعات تعرضهم للاستغلال البدني او النفسى أو الجنسى أو استخدامهم لمزاولة انشطة غير مشروعة.

-كما أقرت المادة الثالثة من القرار الوزاري غلى صاحب العمل الذى يستخدم اطفالاً اجراء فحص الطبى عليهم قبل التحاقهم بالعمل للتأكد من سلامتهم ولياقتهم الصحية للعمل الذى يسند اليهم، ويجرى هذا الفحص بمعرفة الهيئة العامة للتأمين الصحى وعلى نفقة صاحب العمل، كما يجب عليه أن يتخذ ما يلزم لتوقيع الكشف الطبى الدورى عليهم مرة كل عام على الاقل بمعرفة الهيئة العامة للتأمين الصحى، وكذلك عند انتهاء خدمته، وذلك للتأكد من خلوهم من الامراض المهنية أو اصابات العمل والمحافظة على لياقتهم الصحية بصفة مستمرة، وفي جميع الاحوال يجب عمل بطاقة صحية لكل طفل تثبت فيها نتائج الكشف الطبى.



## 5. قانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٠ بشأن مكافحة الاتجار بالبشر

عمالة الأطفال تدخل تحت صور الإتجار بالبشر، فتوضح المادة الثانية من قانون مكافحة الاتجار بالبشر أنه " يُعد مرتكباً لجريمة الاتجار بالبشر كل من يتعامل بأية صورة في شخص طبيعي ..... إذا كان التعامل بقصد الاستغلال أي كانت صورته بما في ذلك الاستغلال في أعمال الدعارة وسائر أشكال الاستغلال الجنسي، واستغلال الأطفال في ذلك وفي المواد الإباحية أو السخرة أو الخدمة قسراً، أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو الاستعباد، أو التسول، أو استئصال الأعضاء أو الأنسجة البشرية، أو جزء منها. "

### ثالثاً: جهود الدولة المصرية للقضاء على عمالة الأطفال

#### أ- الجهات المعنية بتنسيق الجهود الحكومية بشأن عمل الأطفال

##### 1- المجلس القومي للطفولة والأمومة

المجلس مسؤول عن تنسيق تنفيذ القوانين المتعلقة بعمل الأطفال، بما في ذلك أسوأ أشكالها، وتقديم الدعم الفني والتدريب لمفتشي وزارة القوى العاملة حول عمل الأطفال، كما يحدد ويراقب الأطفال المعرضين للخطر، ويدير خطين ساخنين على مدار 24 ساعة لتلقى تقارير عن عمالة الأطفال والاتجار بهم، كما وضع المجلس القومي للطفولة والأمومة إجراءات تشغيل موحدة لقضايا حماية الطفل، بما في ذلك حالات الاتجار بالأطفال.

##### 2- اللجنة التوجيهية الوطنية لخطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال ودعم الأسرة

اللجنة المعنية بتنسيق الجهود الحكومية لتنفيذ خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال ودعم الأسرة (2018-2025)، تشمل العضوية وزارات القوى العاملة، والتضامن الاجتماعي، والتعليم، والزراعة، والداخلية، والتخطيط، والمالية، والاستثمار والتعاون الدولي، والتجارة، والعدل، والصحة، والتنمية المحلية، والأوقاف، بالإضافة إلى المجلس القومي للطفولة والأمومة والمجلس القومي للمرأة والجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء والوكالة الوطنية للإعلام وجامعة الأزهر.



### 3- لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

لجنة معنية بتنسيق الجهود لمكافحة الاتجار بالبشر. ويقودها سفير يعينه رئيس مجلس الوزراء وتضم 29 جهة حكومية من بينها وزارتي الداخلية والقوى العاملة. في يناير 2020، تعاونت اللجنة الوطنية لمكافحة الاتجار بالبشر مع منظمة دولية لتقديم تدريب على مكافحة الاتجار إلى 20-25 قاضياً في محاكم متخصصة في قضايا الاتجار بالبشر. كما نظمت لجنة التنسيق الوطنية لمنع ومكافحة الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر 24 حلقة عمل لبناء القدرات تتعلق بالاتجار بالبشر خلال 2020، كما أطلقت اللجنة الوطنية لمنع ومكافحة الاتجار بالبشر المرحلة الثانية من حملتها التوعوية "معاً ضد الاتجار بالبشر" بالشراكة مع المنظمة الدولية للهجرة. واشتملت الحملة على إعلان خدمة عامة يضم مشاهير مصريين بارزين تم بثه على شاشات التلفزيون وعرضه على اللوحات الإعلانية والحافلات، والموجة الثالث من الجزء الثاني يأتي على شكل إعلان للتعريف بالصور المختلفة لجرائم الاتجار بالبشر ولحث المواطنين على الإبلاغ عن الجريمة، ومن ضمن صور الاتجار بالبشر التي أُلقت الحملة الضوء عليها هو استغلال الأطفال في أعمال التسول والعمل القسري، وبُذلت جهود توعوية أخرى، بما في ذلك حملة على وسائل التواصل الاجتماعي بمشاركة رئيس الوزراء، ووزير الخارجية، ووزير التضامن الاجتماعي، ورئيس اللجنة الوطنية لمنع ومكافحة الهجرة غير الشرعية، ورئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان، ومديري المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وقادة المجلس القومي للطفولة والأمومة، ورئيس المجلس الوطني للطفولة والأمومة ورئيس اتحاد المنظمات غير الحكومية ورؤساء وكالات الأمم المتحدة في مصر بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

### 4- لجان حماية الطفل

تقوم بتنسيق جهود حماية الطفل على المستوى المحلي بالشراكة مع المنظمات المجتمعية بقيادة وزارة التضامن الاجتماعي، ويترأسها المحافظون المحليون في كل محافظة، ولجان فرعية في كل مركز شرطة. في عام 2020، كان هناك 320 لجنة لحماية الطفل.



## ب- خطط وبرامج لمكافحة عمالة الأطفال

### 1- الخطة الوطنية لمكافحة أسوأ أشكال عمل الأطفال في مصر ودعم الأسرة (2018-2025)

أطلق وزير القوى العاملة، محمد سعفان، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية هذه الخطة بهدف القضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال بحلول عام 2025 وتحديد أدوار الوكالات الحكومية المسؤولة عن مساعدة الأطفال العاملين. وتم تطويرها في عام 2017 واعتمادها رسميًا في عام 2018، وتشمل الأهداف الاستراتيجية لخطة العمل الوطنية توسيع قاعدة المعرفة المتعلقة بعمالة الأطفال؛ بناء قدرات الوكالات التي تقدم الدعم؛ الحماية الاجتماعية؛ تعزيز التعليم، بما في ذلك التعليم المهني للأطفال؛ والدعوة والتوعية بمخاطر عمالة الأطفال. تعمل منظمة العمل الدولية ووزارات القوى العاملة والتضامن الاجتماعي والزراعة، جنبًا إلى جنب مع المجلس القومي للطفولة والأمومة، على تنفيذ خطة العمل الوطنية من خلال الاستمرار في تعبئة الموارد وتطوير المؤسسات ومراجعة التشريعات والتعاون على المستوى المشترك بين المؤسسات.

### 2- الاستراتيجية الوطنية لمكافحة ومنع الاتجار بالبشر (2016-2021)

تهدف إلى الحفاظ على آليات الإحالة، وتدريب المسؤولين عن إنفاذ القانون، ومكافحة الاتجار بأطفال الشوارع، ويتم بالفعل التحضير لاطلاق الاستراتيجية الجديدة للاعوام 2022-2026.

### 3- الاستراتيجية الوطنية للطفولة والأمومة (2018-2030)

تتضمن فصل عن عمالة الأطفال، الذي يهدف إلى تعزيز الحوار حول تشريعات عمل الأطفال، بما في ذلك تحديث قائمة الأعمال الخطرة؛ بناء قدرات الجهات الحكومية ذات الصلة مثل وزارة القوى العاملة والمجلس القومي للطفولة والأمومة؛ تطوير برامج لمعالجة عمالة الأطفال؛ وتوسيع فرص التدريب التعليمي والمهني.

### 4- توسيع الوصول إلى التعليم والحماية للأطفال المعرضين للخطر في مصر (2016-2021)

مشروع ممول من الاتحاد الأوروبي تنفذه اليونيسف بالتعاون مع وزارة التربية والتعليم والمجلس القومي للطفولة والأمومة، يهدف إلى إنشاء وتجهيز 1200 مدرسة مجتمعية لتسجيل 30000 تلميذ جديد؛ تطوير 200 مدرسة ابتدائية عامة لتلبية احتياجات 6000 طفل إضافي من ذوي الإعاقة؛ دعم حوالي 20000 طفل من خلال آليات حماية الطفل الفعالة في 15 محافظة.



## 5- برنامج تكافل وكرامة

برنامج التحويلات النقدية المشروطة الذي أطلقته وزارة التضامن الإجتماعي منذ 2015 تحت مظلة تطوير شبكات الأمان الإجتماعي، يعزز هذا البرنامج الالتحاق بالمدارس والرقابة الصحية للأطفال من خلال توفير مكملات الدخل للأسر الفقيرة. تقدم هذه الشراكة بين الحكومة وبرنامج الأغذية العالمي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونيسف، والبنك الدولي، مكملات دخل للأسر الفقيرة في ظل الظروف التي يحافظ فيها أطفال الأسرة على نسبة 80% على الأقل من الحضور في المدرسة أن الأمهات والأطفال الذين تقل أعمارهم عن 6 سنوات يقدمون أدلة يمكن إثباتها على أنهم تمت رؤيتهم في العيادات الصحية أربع مرات في السنة

وفي مارس 2020، أعلنت الحكومة المصرية عن تمويل إضافي بقيمة 50 مليون دولار لدعم برنامج التكافل والكرامة. وفي أبريل 2022، تمت إضافة 450 ألف أسرة جديدة كمشاركين في المشروع إلى هذا البرنامج. وساعد البرنامج 2.3 أسرة من خلال تقديم 2.4 مليار جنيه في شكل فوائد.

## 6- أطفال بلا مأوى

تدير وزارة التضامن الاجتماعي ملاجئ لضحايا الاتجار بالبشر والأطفال ضحايا الاتجار والعمل القسري وغيرهم من الأفراد المعرضين للخطر. من هذه الملاجئ ملجأ دار السلام، الذي يديره المجلس القومي للطفولة والأمومة وجمعية FACE للأطفال المحتاجين، الذي يقدم الخدمات الاجتماعية، بما في ذلك الإرشاد النفسي والخدمات الصحية. كما تعمل وحدات متنقلة في 10 محافظات على إعادة دمج الأطفال مع أسرهم أو وضعهم في دور رعاية.

## 7- مشروع ACCEL أفريقيا (2018-2022)

يهدف إلى القضاء على عمالة الأطفال في قطاعات القطن والمنسوجات والملابس الجاهزة؛ تفدته منظمة العمل الدولية بتمويل من الحكومة الهولندية. ACCEL Africa - مصر شريك مع وزارات القوى العاملة والتعليم والتضامن الاجتماعي والزراعة، وكذلك المجلس القومي للطفولة والأمومة لتحسين السياسات والأطر القانونية والمؤسسية. والتزمت وزارة القوى العاملة بخطة عمل جديدة لتنفيذ البرنامج. وفي عام 2020، أطلقت منظمة العمل الدولية برنامجًا تجريبيًا لآلية إحالة على الإنترنت في إطار مشروع ACCEL Africa.



## رابعًا: التحديات التي تواجه الدولة المصرية

### أ- الثغرات القانونية:

يعتبر قانون الطفل باب خلفي يفتح الباب لتشغيل الأطفال عند سن 12 سنة في العمالة الموسمية، حيث يعطي الحق للمحافظ الترخيص بتشغيل الأطفال من سن اثنتي عشر سنة إلى أربع عشرة في أعمال موسمية. كما أن السماح بتدريب الأطفال اعتبارًا من 13 سنة، يعد ثغرة يمكن أن يتسلل منها أصحاب الأعمال لتشغيلهم عند هذه السن تحت ذريعة تدريبهم لتعلم مهنة، وقانون العمل أيضًا يضع استثناءً لعمل الأطفال في أعمال الفلاحة البحتة، وهذا بالرغم من أن المسح القومي لعمل الأطفال يوضح أن أكثر أنماط الأعمال الخطرة شيوعًا والتي يشتغل بها الأطفال في مصر هي الزراعة بنسبة 63%، ويتعرض الأطفال في العمالة الزراعية للكيمياويات والمبيدات الحشرية التي تضر بصحتهم. كما أن هذه القوانين تنطبق فقط على أصحاب الأعمال الذين يعلنون أنهم يقومون بتشغيل الأطفال، ولكن أغلب عمالة الأطفال تكون في الاقتصاد غير الرسمي والأعمال العائلية، مما يعني أنهم خارج نطاق القانون.

### ب- ضعف المؤسسات والبرامج

#### 1- المجلس القومي للطفولة والأمومة

فقد المجلس فاعليته في السنوات الأخيرة، حيث أصبح فقط يرصد الانتهاكات ويباشر عمله عبر مجموعة من البيانات، بينما عمله الأساسي يتمثل في رسم سياسات وخطط استراتيجية تهدف إلى حماية الطفل، والرقابة على مختلف الوزارات، يتجلى هذا التراجع في فقدان المجلس القومي للأمومة والطفولة استقلالته بعد أن أصبح تابع لإشراف وزارة الصحة والسكان، الأمر الذي أضعف دوره التنسيق في كافة مجالات حماية الطفل المصري، حيث أصبح لا يتمتع بميزانية مستقلة، أو صلاحيات واسعة، وفقد دوره كمنسق ما بين الوزارات والهيئات لكل ما هو في صالح الطفل. كما تم رصد بعض الانقادات ضد خدمة خط نجدة الطفل، الذي يعد بمثابة خط ساخن يخص الإبلاغ عن أي انتهاك يمس بحق الطفل، حيث يتم الانتظار أشهر حتى يتم الرد أو الاستجابة لشكاوي



وبلاغات المواطنين. والبطء في الإجراءات من قبل المجلس يصل إلى حد التقارير المطلوبة منه بخصوص قضايا الطفل في المحاكم. التي تضطر النيابة أحياناً إلى مخاطبة المجلس بنفسها لاستعجال الأمر.

## 2- خطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال ودعم الأسرة

اعتمدت الخطة على المسح النموذجي 2010 لتوضيح الوضع الحالي لعمالة الأطفال في مصر، وبالتأكيد هناك حاجة إلى تحديث البيانات لإيجاد الفوارق والاختلافات وقياس المشكلة بشكل صحيح، فهناك العديد من التغيرات الاجتماعية التي طرأت على المجتمع المصري من 2010 وحتى الآن.

ومع مرور أربع سنوات على إطلاق هذه الخطة لم تتوفر إلى الآن بيانات رسمية عن عدد الأطفال الذين تمت حمايتهم وعودتهم للتعليم، كما أن اللجنة التوجيهية الوطنية لخطة العمل الوطنية للقضاء على أسوأ أشكال عمل الأطفال ودعم الأسرة اجتمعت ثلاث مرات فقط منذ تشكيلها.

## 3- لجنة التنسيق الوطنية لمكافحة ومنع الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر

تشير التقارير إلى أن ولاية لجنة التنسيق الوطنية تقوم بالتعامل مع جريمتين - الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر، مما يعيق قدرتها على رفع مستوى الوعي حول الاتجار كجريمة مميزة، ويعني أن انتباهها يكون مشتت وبعيد عن الأشكال المحلية للاتجار بالبشر.

## 4- برنامج تكافل وكرامة

على الرغم من زيادة عدد الأسر المستفيدة من هذا البرنامج، تشير التقارير إلى أنه لا تزال هناك حاجة لإضافة أسر إضافية، حيث أن بيانات الفقر في مصر تقول أنه يوجد 4.5 مليون شخص يعيشون في فقر مدقع ويعجزون عن تلبية احتياجاتهم الأساسية، حيث يقل دخلهم الشهري عن 550 جنيه للفرد و2200 جنيه للأسرة المكونة من 4 أفراد شهرياً، وبالتالي لا يغطي برنامج تكافل سوي 22% فقط من احتياجات الأسرة الفقيرة العاجزة عن تلبية احتياجاتها الأساسية، ومعاش كرامة لا يغطي سوى أقل من 15% من احتياجات الأسرة الفقيرة وبالتالي لا يساهم البرنامج في خروج هذه الأسر عن خط الفقر. كما أن زيادة رسوم التعليم الحكومي هي سبب آخر لخروج هؤلاء الأطفال مجبرين ومضطرين للعمل.





## خامسًا: حالات عمالة الأطفال في مصر

### أ- حالات عمالة أطفال 2020

1. (يناير 2020)، الطفل "ع" صاحب الـ 12 عام، من أبناء محافظة أسيوط، نشأ الطفل في أسرة فقيرة ولديه 6 أشقاء، واجه ظروف المعيشة القاسية التي أجبرته على ترك دراسته وأسرته وجاء إلى القاهرة للعمل بإحدى "محاجر الرخام"، بالرغم من صعوبة هذه المهنة وخطورتها إلا أن الطفل يحاول مواجهه تلك الصعاب من أجل "لقمة العيش"، قائلًا أنه يخاف من أن يموت ويترك أسرته، حيث لن يجدوا من يعولهم.
2. (فبراير 2020)، تعرض الطفل "ف"، صاحب الـ 12 عام، المقيم في قرية الديري بمحافظة بني سويف، إلى فقدان والدته بعد صراع عامين من المرض، بالإضافة إلى عجز والده إثر حادث أثناء عمله في المحارة وعجزه عن العمل، فقرر الطفل النزول للعمل بجانب دراسته ليعول أسرته، فكان يعمل باليومية في الحقول أو مساعد لمبيض محارة يحمل الرمل و"المونة" بمقابل 20 جنيه.
3. (أبريل 2020)، شهدت محافظة "قنا" إصابة 41 طفل في حادث انقلاب سيارة ربح نقل محملة بهؤلاء الاطفال ضحايا العمالة اليومية، حيث كانوا في طريقهم إلى إحدى المناطق الزراعية لمباشرة أعمال الفلاحة والزراعة، بسبب سرعة السيارة تعرض هؤلاء الاطفال لإصابات متعددة بالقرب من كمين أمني بدائرة مركز أبوتشت شمال محافظة قنا.
4. (يوليو 2020)، "ن"، "أ"، صاحب الـ 12 عام، من أبناء محافظة الشرقية، وكان يدرس في المرحلة الاعدادية وترك المدرسة واتجه إلى العمل في محل سمكري لأن والده كان لا يعمل، وكان الطفل هو الذي يعول أسرته بصفته الأخ الأكبر وهو المسئول عن توفير احتياجات الأسرة.
5. (أغسطس 2020)، كان الطفل "م"، "م" صاحب الـ 15 عام، طالب بالمرحلة الاعدادية، من أبناء محافظة أسوان، يعمل بإحدى المخابز بقرية "سلوا"، في ذلك اليوم قام أحد العاملين بالمخبز، وعمره 35 عامًا، بإلقاء الطفل في "العجانة"، وهي ماكينة كهربائية لعجن دقيق الخبز، ثم ضغط على زر التشغيل وغادر المكان، مما أدى إلى حدوث شلل رباعي للطفل.
6. (أغسطس 2020)، تم رصد الطفلة "أ"، م "صاحبة الـ 9 سنوات، مواليد محافظة الغربية، كانت تعمل خادمة في منزل، بمنطقة الهرم في محافظة الجيزة، وتعرضت الطفلة للتعذيب من قبل الزوجة



- وهي " مغربية الجنسية"، وصل ضرب وتعذيب الطفلة إلى حروق من الدرجة الثالثة بنسبة 90 في المئة، بالإضافة إلى كدمات وجرح قطعي في الأذن اليمنى.
7. (سبتمبر 2020)، منع الوالد " ر ، أ" أبنائه الثلاثة من التعليم قائلاً "ماذا نفعل بالتعليم" ، وأجبرهم على النزول للعمل في جمع القمامة لتحسين الوضع المالي للأسرة.
8. (أكتوبر 2020)، طفلة "م" صاحبة الـ 13 عام، من أبناء صعيد مصر، لديها ثلاثة أخوات، ودخل والدها لا يكفي احتياجات الأسرة، حرمت من التعليم بسبب ظروف المعيشة القاسية التي اضطرتها للعمل في تنظيف الشقق، وبيع المناديل في إشارات المرور.
9. (نوفمبر 2020)، كان يعاني الطفل "ح، م" من سوء الحالة المادية بعد دخول والده للسجن بسبب الديون، أصبح "ح" صاحب الـ 11 عام، المقيم في محافظة الاسكندرية هو العائل الوحيد لأسرة مكونة من 6 افراد، فترك المدرسة واتجه إلى العمل اليومي، واشتغل في كثير من المهن.
10. (نوفمبر 2020)، واجه الطفل "ر" كثير من الصعاب بسبب انفصال والديه، وأجبره والده علي العيش معه هو وزوجته، بعد زواج والدته، وقابل الطفل ذو الـ 10 سنوات معاملة قاسية من زوجة أبيه، وترك المدرسة وبدأ يعمل بمحل "نجارة" بمنطقة الطالبية بمحافظة الجيزة، وكان يتعرض كثيراً للضرب والتعذيب من قبل صاحب المحل .
11. (نوفمبر 2020)، وجد الطفل " س، أ " (صاحب 13 عام )، نفسه مسئول عن أسرة مكونة من 7 أفراد، وفي ظل غياب الأب ، قرر "س" ان يكون هو بمثابة أب لاختوته فترك التعليم واتجه إلى العمل في " الرخام"، ولكنه كان يعاني من الآلام في جسمه الصغير بسبب صعوبة هذه المهنة.
12. (نوفمبر 2020)، الطفل "م" 15 عام، وشقيقه "ح" 13 عام، اضطروا لترك المدرسة واللجوء للعمل بحثًا عن حل لأزمة والدتهم المالية بعد وفاة والدهما، انتقلوا للعمل في المحاجر ليستطيعوا سداد الديون المتراكمة عليهم، ولكنهم عانوا كثيراً، ليس فقط من صعوبة العمل ولكن أيضاً من الحساسية التي أصابتهم بسبب الأتربة، وهذا حال الكثير من العاملين في المحاجر، والذين أصيبوا بأمراض في الصدر والرئة والعين.
13. (نوفمبر 2020)، اشتهرت دمياط بصناعات الأثاث، وانتشار ورش الأثاث الذي جعل عدد كبير من الاطفال يتدفق إلى احتراف هذه المهنة، ترك الطفل " أ ، ف " مدرسته لاحتراف هذه الحرفة لما يحصل عليه من عائد مادي وطموحه في ان يكون لديه ورشة خاصة به.



## ب- حالات عمالة اطفال 2021:

1. (فبراير 2021)، يقول الطفل " ص ، م " ، صاحب ال 8 أعوام، من أبناء "الشنوية" بمحافظة بني سويف، أنه يعمل في مجال الصناعات اليدوية "السجاد"، بصحبة أخيه الأكبر صاحب ال 11 عام، وكثير من أطفال القرية يعملون بهذه المهنة، فأغلبية أصحاب تلك الورش يعتمدون في هذه المهنة على الاطفال من الجنسين لأن يومية الطفل قليلة مقارنة بالصناعي الأكبر سناً، قد تصل ساعات العمل إلى 12 ساعة.
2. (فبراير 2021)، تم اجبار الطفل "أ ، ح"، صاحب ال 10 أعوام، على ترك المدرسة والعمل مع والده على "عربة" لبيع الفاكهة، من أجل تعلم مهنة شريفة يكسب منها بالحلال ( هذا ما قاله والد الطفل).
3. (فبراير 2021)، كان الطفل الصغير "ك" صاحب ال 7 أعوام، يجمع الرصاص من الجبال والمحاجر، ويتقاضى 10 جنيهات على العربة متوسطة الحجم ليساعد والده وأشقاؤه في توفير دخل، تحمل الطفل المسؤولية بعد أن أجبرته ظروف والده على العمل ليأتي برفقته تارك محل إقامته بالمنيا لينتقل للعيش ما بين منطقة البساتين والسكن في المحاجر، يتعرضوا لإصابات عديدة تحت القاطعات بسبب أنها معدات بدائية وغير صالحة للاستخدام أو بسبب انهيار أحجار من الجبل عليهم، ورفض صاحب العمل علاجهم.
4. (فبراير 2021)، كان يعمل والد الطفل "ي" صاحب ال 14 عام ، بإحدى "محاجر الرخام" بمنطقة "شق الثعبان" بالقاهرة، ولكنه توفي إثر حادث أثناء عمله بالمحجر، وما تركه الوالد لأبنائه من ميراث هي تلك المهنة، فأجبرت الوالدة الطفل "ي" بالعمل في نفس المحجر ، بالرغم من وفاة أبيه أثناء العمل وتهرب صاحب المحجر من المسؤولية، حيث قال الطفل أنه يعاني ضيق في التنفس من العفرة والتراب في الجبل، مضيئاً أن العمال مهددين بالموت في كل ساعة تحت الحجر البلوك، أو المنشار .
5. (أبريل 2021)، وقعت عائلة " ي ، أ" في بحر الديون الثقيلة بسبب القروض، والأجر الذي يتقاضاه والده لا يكفي لتسديد الديون، فاضطر والد الطفل صاحب ال 14 عام " أن يرسله ليعمل بمصنع "طوب" في منطقة طلخة بالدقهلية، حتى يتمكن من تسديد الديون وبالرغم من الأجر المتدني الذي كان يحصل عليه الطفل إلا أن والده كان متمسك بعمل ابنه.



6. (مايو 2021)، روت الطفلة "ض، ح" من أبناء محافظة المنوفية وهي صاحبة الـ 11 عام، أنها تعمل في إحدى المزارع، ومعها العديد من الأطفال منهم الذكور والإناث وهناك أطفال أصغر سنًا، يتم نقل العشرات من الأطفال فجراً في سيارات نصف نقل مكشوفة، إلى المزارع بالمناطق الصحراوية التي تبعد مئات الكيلومترات عن المنوفية.
7. (مايو 2021)، الطفل "أ، ي" صاحب الـ 16 عام، عانى الطفل كثيراً من ظروف المعيشة القاسية بسبب انفصال الوالدين، وترك 3 أبناء للجدة العجوز فهي لا تعمل، فاضطر الطفل إلى العمل في إحدى مصانع الدخان "المعسل" مما أدى إلى إصابته بأمراض صدرية مزمنة.
8. (أكتوبر 2021)، هناك طفل اسمه "ك، ل" في الثاني عشر من عمره، كان يعمل بمخبز "خبز بلدي" بعد تركه الدراسة، فأراد والده أن يعلمه مهنة يستفيد منها بدلاً من أن يتعلم ثم يجلس دون عمل.
9. (أكتوبر 2021)، الطفل "ج، ح"، ذو الـ 10 سنوات، طالب بمدرسة أبو النمرس بمحافظة الجيزة، هذا الطفل عاشق للتعليم والدراسة ولكن الإمكانيات المادية لم تأهله لمواصلة دراسته، فقرر الطفل أن يعمل لكي يدفع تكاليف مدرسته، فكان صباحاً في المدرسة وبعد عودته إلى المنزل يقوم بأداء واجباته ثم يذهب إلى ميدان العتبة ليكمل عمله.
10. (أكتوبر 2021)، الطفل "أ" صاحب الـ 13 عام من أبناء محافظة الجيزة، أجبره والده على ترك المدرسة قائلاً له (التعليم يضيع الوقت ولا فائدة منه، تعلم حرفة أفضل)، استجاب الطفل لرغبة والده وترك المدرسة في المرحلة الإعدادية اتجه للعمل في "ورشة ميكانيكا"
11. (أكتوبر 2021)، الطفل "س، ع" صاحب الـ 15 عام، من أبناء محافظة أسوان، يدرس في المرحلة الإعدادية، بعد الانتهاء من اليوم الدراسي، يعمل علي "توكتوك" ليساعد والدته في المعيشة، ويساهم في تعليم اخوته.
12. (ديسمبر 2021)، تحدثت الطفلة "م، ن" صاحب الـ 12 عام، من أبناء محافظة الفيوم، عن ما تعرض له من ظروف قاسية أجبرته على العمل لمساعدة أمه وجدته علي المعيشة والمساهمة في تعليم أخته الصغيرة، حيث كان يحمل على عاتقه مسئولية هذه الأسرة، فكان يذهب إلى المدرسة في الصباح ثم يعود لإنهاء واجباته، ويستعد للخروج مرة أخرى لبيع المناديل بإحدى مواقف السيارات، وإشارات المرور، وكان يتعرض كثيراً للتنمر من أصدقائه، وعلي الرغم من الظروف القاسية



التي كان يمر بها "منتصر" إلا أنه لم يترك تعليمه ولم يتنازل عن تحقيق حلمه أن يصبح ضابط شرطة.

13. (ديسمبر 2021)، يعاني الطفل "م" البالغ من العمر 12 عامًا من محافظة المنيا من إصابته بمرض في الأعصاب يجعله غير قادر على الرؤية في الليل، حيث يعمل في الصباح على ماكينات تقطيع الصخر بالمحاجر، وهي تشكل خطر يلاحق أطراف أصابع الأطفال ويهددها بالبتير حال الإصابة، وأحياناً يضطر لاستخدام أدوات صعبة الحمل لصغر سنه، ورغم أنه غير قادراً على تحمل مهام وقسوة العمل، لكنه يضطر لتعاطي بعض الأدوية المنشطة، بالجدول، حتى يستطيع تحمل مشقة العمل، وأن العمال يساوموه على بيعها له مقابل أعمال غير مشروعة.

### ت-حالات عمالة أطفال 2022 :

1. (28 يناير 2022)، في حادث مأساوي تم العثور علي جثة الطفل "م، ر" صاحب الـ 15 عام، حيث كان يقيم بقرية "سيلا" بالفيوم، كان يعمل بمحل "حلاقة" وخرج يوم الخميس لشراء مستلزمات للمحل، ولكنه لم يعد وتم غلق هاتفه، وبعد محاولات كثيرة من أسرته في البحث عنه وجدوه ملقى جثة هامدة في إحدى الاراضي الزراعية بجوار شبكة تقوية بالقرية.
2. (ابريل 2022)، تزداد الضحايا من الاطفال بسبب العمالة اليومية، فتعرض 13 طفل للغرق بسبب سرعة التروسىكل الذي كان محمل بالأطفال بعد العودة من العمل في محطة بطاطس، التروسىكل كان يسير بأقصى سرعة حيث كانوا يريدون اللحاق بوجبة السحور مع أسرهم، ولكن اختلت عجلة التروسىكل مما أدي إلى انقلابه داخل ترعة أمام كوبري السوالم في مركز إيتاي البارود بمحافظة البحيرة ، الأطفال، "م، أ"، "ع، خ" ، "ه، ه"، "س، م"، "م، ش"، "أ، ع"، "أ، أ"، يترواح أعمارهم من (13 إلى 15 عام).



## الخاتمة:

مصر هي إحدى الدول التي تواجه مشكلة عمالة الأطفال المتزايدة، ولدى الدولة المصرية إطار قانوني وتشريعي يهدف إلى مكافحة عمل الأطفال، كما وقعت وصدقت على العديد من الاتفاقيات الدولية. كما أطلقت استراتيجيات وبرامج اجتماعية لمكافحة هذه الظاهرة ومعالجة أسبابها. ومع ذلك، فقد تم تقويض جميع جهودها بسبب ضعف المؤسسات والاستثناءات والثغرات القانونية. كما هو واضح في حالات عمالة الأطفال التي قام التقرير برصدها في 2020-2022. وتحتاج الحكومة المصرية لإيلاء المزيد من الاهتمام بهذه الظاهرة، بالأخص في ظل الأزمات الاقتصادية التي تضع المزيد من الأطفال في دائرة الخطر.